مجلة دفاتر اقتصادية
P-ISSN: 2170-1040 | **المجلد: 10 – العدد: 01 (2019)، ص: 276-295** | **E-ISSN:** 2602-5426

الاستثمار السياحي في الجزائر بديل لتمويل التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات

L'investissement touristique en Algérie alternative à financer le développement économique en dehors du secteur des hydrocarbures

نايلي إلهام [1]♦

[1] جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، oebnaili@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017-12-16 **تاريخ القبول:** 2019-03-02 **تاريخ النشر:** 2019-05-31

ملخص:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أن قطاع المحروقات الذي تعتمد عليه الجزائر في تنمية اقتصادها مرتبط بالطلب العالمي على هذه المادة، والذي يتميز بالتراجع، مما يستلزم إيجاد استثمارات بديلة من شأنها أن تنمي الدخل الوطني وتوفير العملة الصعبة لزيادة الإيرادات. ويعد قطاع السياحة أفضل القطاعات نظرا لتوافر الجزائر على مقومات سياحية متنوعة، تأهلها لأن تكون من أهم مناطق الجذب السياحي في العالم إذا ما أحسن استغلالها.

وتتناول هذه الدراسة الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار السياحي في الجزائر، من خلال وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية"SDAT" 2030، وهو التوجه الاستراتيجي للسياسة السياحية في الجزائر، والتي تدل على رؤية الدولة لتطوير السياحة الوطنية على المدى القصير والمتوسط والطويل في سياق التنمية المستدامة، لجعل الجزائر من البلدان الجاذبة للسياح.

كلمات مفتاحية: قطاع المحروقات، السياحة، التنمية الاقتصادية، الاستثمار السياحي، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" SDAT 2030.

تصنيف JEL : Q35, L83, O1

Résumé :

L'importance de cette étude, c'est que le secteur des hydrocarbures, qui dépend de l'Algérie dans le développement de son économie est liée à la demande mondiale de ce produit, qui est caractérisé par le déclin, ce qui nécessite un investissement alternatif qui développera le revenu national et fournir des devises pour augmenter les recettes. Le secteur du tourisme est parmi les meilleurs secteurs car l'Algérie a une variété de potentiel touristique, la qualifie pour être l'une des attractions touristiques les plus importantes dans le monde, s'il est bien exploité.

Cette étude porte sur le rôle important d'investissement touristique en Algérie, à travers mettre un Schéma Directeur d'Aménagement Touristique « SDAT » à l'horizon 2030 constitue le cadre stratégique de référence pour la politique touristique de l'Algérie. L'Etat affiche sa vision du développement touristique national aux différents horizons à court, moyen et long terme dans le cadre du développement durable, afin de faire de l'Algérie un pays récepteur.

Mots clés : Le secteur des hydrocarbures, le tourisme, le développement économique, l'investissement touristique, le Schéma Directeur d'Aménagement Touristique « SDAT » à l'horizon 2030.

Classification JEL : Q35, L83, O1

♦المؤلف المر سل

1. مقدمة :

تعتبر المحروقات من أهم الموارد الاقتصادية والطبيعية، إذ يعد النفط من أهم هذه الموارد خاصة في وقتنا الحاضر، وقد تزايدت أهميته انطلاقا من حتمية وجوده لمسايرة التطور التكنولوجي في جميع المجالات المرتبطة بالإمكانيات الطاقوية والبترولية من جهة، وفي طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى.

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من خمس عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 95% في المتوسط، وفي الإيرادات الجبائية للدولة بنسبة تتراوح ما بين 60% و75%، وفي الناتج الداخلي الخام بحوالي 30%.[1]

وبالنظر لحالة اللاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي عايشها العالم في السنوات الأخيرة، والتي ألقت بظلالها على سوق النفط العالمي، كان لا بد من تسليط الضوء على هذه التقلبات التي غيرت اقتصاديات بأكملها نتيجة ظروف خارجية، خاصة إذا تعلق الأمر بالدول النفطية كالجزائر التي تعتمد على هذا المورد كمصدر وحيد لمداخيلها الخارجية.

إلا أن قطاع المحروقات عرف تراجعا في موارده بسبب الأزمات الاقتصادية الأخيرة مما أدى إلى تراجع واضح في إيراداته التي تعتمدها الجزائر كمصدر رئيسي لتمويل المشاريع الخاصة بالتنمية. كما أن عدم نجاح كل السياسات الاقتصادية المعتمدة منذ الاستقلال في تقليص درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وبقاء هذا الأخير خاضعا لتأثير العوامل الخارجية المختلفة، يبين هشاشة الاقتصاد الوطني. وأن أي تأثير خارجي في القطاع أو في الاقتصاد العالمي عموما، سيكون له انعكاسات مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر، وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني .والجزائر اليوم تعاني من التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها في ظل انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

هذا ما يجعل الجزائر تبحث عن بديل لتمويل تنميتها، يختلف عن قطاع المحروقات عن طريق الاستثمارات الأخرى المختلفة كالاستثمار في مجال الاتصالات، الطاقة البديلة وغيرها من القطاعات.

ويعتبر الاستثمار السياحي من أهم الاستثمارات التي تحاول الجزائر تنميتها لجعلها قطاعا بديلا لقطاع المحروقات، من خلال وضع مخططات واستراتيجيات تنموية نظرا للإمكانيات السياحية التي تزخر بها ، فالسياحة تعتبر صناعة تصديرية وتتقارب أحيانا مع ما تحققه المبادلات النفطية، لذا أصبح من الضروري النهوض بهذا القطاع خاصة وأن الجزائر تمتلك مواقع للجذب السياحي ، غير أن ضعف هياكل الاستقبال جعلها تتأخر عن باقي دول الجوار ، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة بهدف تطوير وتنمية السياحة وتحفيز الاستثمار السياحي إلا أنها تبقى غير قادرة على مواجهة الطلب المتزايد. لأن النهوض بالقطاع السياحي الجزائري مرهون بمدى قدرة الدولة على توفير المرافق والهياكل السياحية وكذا قدرتها على حسن إدارتها وتسييرها.

1.1 إشكالية البحث:

وانطلاقا لما سبق عرضه، يبرز التساؤل الرئيسي لهذا البحث المتمثل في: **ما هي سبل تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر كبديل لتمويل التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات؟**

2.1 أسئلة البحث:

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي، تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي سبل زيادة الاستثمارات السياحية في الجزائر؟
- ما هو التوجه الاستراتيجي للسياسة السياحية في الجزائر كبديل لتمويل التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات؟
- ما محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"SDAT" 2030، وما مدى تطبيقه؟

3.1 فرضيات البحث:

على ضوء ما تقدم وبغية تحقيق أهداف البحث فقد وضعنا مجموعة من الفرضيات نوردها فيما يلي:

- يحتل قطاع المحروقات مكانة أساسية في الاقتصاد الجزائري، فهو مصدر أساسي للدخل الوطني من خلال عوائده المالية المرتفعة، إلا أن الأزمة الاقتصادية الأخيرة أدت بهذا العائد إلى التراجع؛
- يعد الاستثمار السياحي البديل الأفضل للتنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات؛
- تمتلك الجزائر إمكانيات سياحية هائلة، تأهلها لأن تكون من أهم مناطق الجذب السياحي في العالم، إلا أن واقع السياحة في الجزائر لم يرقى للمستوى المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية خاصة إذا ما قورنت بدول الجوار.

4.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أن قطاع المحروقات الذي تعتمد عليه الجزائر في تنمية اقتصادها مرتبط بالطلب العالمي على هذه المادة والذي يتميز بالتراجع، مما يستلزم على السلطات الجزائرية إيجاد استثمارات بديلة من شأنها أن تنمي الدخل الوطني وتوفير العملة الصعبة لزيادة الإيرادات، وتعد السياحة أفضل القطاعات نظرا لتوافر الجزائر على مقومات سياحية هائلة.

5.1 أهداف البحث:

تتجلى أهداف البحث في:

- توضيح أثر الاستثمار في القطاع السياحي على تنمية إيرادات الدولة ومواردها؛
- التعرف على واقع مساهمة السياحة في قضايا التنمية، وتيبان أهم الاستراتيجيات التنموية المرتقب تفعيلها في القطاع السياحي؛
- الإشارة إلى العراقيل والعقبات التي تحد من مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية، والتوصل لاقتراحات وحلول للنهوض بهذا القطاع في الجزائر.

6.1 منهج البحث:

بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات والبيانات التي توضح وتصف المشكلة، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي لوصف العناصر المرتبطة بموضوع البحث، خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار السياحي، مزاياه، أهدافه، التعرف على الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال الاشارة إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**SDAT** " 2030.، أما المنهج التحليلي فتم استعماله عند تحليل الإحصائيات التي تم جمعها حول موضوع البحث.

7.1 هيكل البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور:

أولا: عموميات حول الاستثمار السياحي

ثانيا: الاستثمار السياحي في الجزائر

ثالثا: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT** آفاق 2030

2. عموميات حول الاستثمار السياحي

قد دلت التجارب في معظم دول العالم، التي تشكل السياحة دعامة أساسية لاقتصادها الوطني، أنه كلما كانت عوامل الجذب السياحي أكثر تميزاً وتفرداً زادت قدرة الدول على جذب السائحين والزوار بدرجة أكبر، وعندها يتسع السوق السياحي ويتمدد .ويعدّ هذا في حد ذاته دافعا للمستثمرين لإقامة المنشآت السياحية، التي تدعم السوق السياحي وتسانده، الأمر الذي يشير لوجود علاقة مباشرة وقوية بين عوامل الجذب السياحي المتمثلة في تفرد مواقع وموارد التراث الثقافي والطبيعي والاستثمار السياحي. ويحظى الاستثمار بأهمية اقتصادية كبيرة خاصة في المجال السياحي الذي أصبح من أولويات الدول، نظرا لفعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1.2 تعريف الاستثمار السياحي:

يمكن تعريف الاستثمار السياحي حسب ما عرفته المنظمة العالمية للسياحة بأنه "التنمية الاستثمارية للسياحة وهي التنمية التي تلبي جميع احتياجات السياح والمحافظة على بيئة المواقع السياحية وحمايتها، إلى جانب توفير فرص مستقبلية، وذلك لتحقيق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للسياح وللبلد المزار". [2]

كما يعرف الاستثمار السياحي على أنه" تقييم المشروعات من حيث التوقعات لكل من النفقات والايرادات وتقدير الأرباح المتوقعة عند إقامة مشروعات سياحية". [3]

والاستثمار السياحي يعني الاستثمار في أحد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة، والتي يمكن اجمالها في محورين:

- الاستثمار في الخدمات السياحية والتي تشمل التجهيزات والتسهيلات السياحية من خدمات الإقامة والتسهيلات الترفيهية، خدمات النقل وخدمات الاتصالات؛
- الاستثمار في مجال الثروة السياحية ويشمل الاستثمار في مواقع الجذب السياحي من مواقع تراثية وثقافية ومواقع طبيعية.

2.2 أنواع الاستثمار السياحي:

يقسم الاستثمار في القطاع السياحي إلى نوعين هما:[4]

- ✓**الاستثمارات طويلة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تكون فترتها كبيرة كالمجمعات السياحية الكبيرة، مثل مشاريع القرى السياحية والفنادق الكبيرة؛
- ✓**الاستثمارات قصيرة الأجل:** تتمثل في إنشاء وتطوير حركة المشاريع السياحية الصغيرة، مثل المطاعم بجميع أنواعها ومكاتب السياحة والسفر.

3.2 مزايا الاستثمار السياحي

يمتاز الاستثمار في النشاط السياحي بما يلي:[5]

- تمثل الأصول الثابتة (الأراضي، المباني، الآلات والأثاث...) نسبة كبيرة من إجمالي الأصول؛
- نسبة عالية من المكون الأجنبي في الاستثمار السياحي، لأن أغلب احتياجات الاستثمار السياحي تكون مستوردة، غالية وبالعملة الصعبة وذلك ليتوافق مع حاجات الأجانب؛
- ارتفاع تكلفة التأسيس؛
- فترة استرداد رأس مال المشروع تكون طويلة؛
- لابد من وجود تكامل بين القطاع السياحي والمشروعات في القطاعات الأخرى.

4.2 أهداف الاستثمار السياحي

إن الاستثمار في القطاع السياحي يهدف لتحقيق العديد من الأمور، أهمها:[6]

- المحافظة على (الموارد الطبيعية، التاريخية، الثقافية، والموارد الأخرى) المتعلقة بالسياحة، بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل، لأن أهمية الاستثمار مرتبط باعتماد السياحة على تلك الموارد كعنصر جاذب للسياح؛
- تنمية السياحة وفق قواعد الاستثمار تؤمن تخطيطها وإدارتها ويجنبها المشاكل البيئية أو الاجتماعية؛
- الارتقاء بمعايير ومستويات الجودة في البيئة وهي ناحية مهمة في عملية اتخاذ قرار الزيارة قبل السياحة، فالسياحة حافز للسكان لتحسين شروط البيئة في الأماكن السياحية؛
- التحديث الدوري للأنشطة والفعاليات السياحية والترويجية لتبقى مستمرة في مواكبة حاجات ومتطلبات السائح؛
- توفير فرص عمل للمجتمع المحلي وتوزيع معظم العوائد السياحية على أوسع شريحة من السكان المحليين، لكي يصبح أولئك السكان عنصر داعم دائما.

5.2 مقومات الاستثمار السياحي

إن مناخ الاستثمار السياحي يرتبط بصورة أساسية بتوافر المقومات والامكانيات السياحية، التي تعد محورا أساسيا لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في قطاع السياحة، ومن بين هذه المقومات نذكر ما يلي:[7]

- موارد التراث الثقافي، والتي تتجسد في المواقع الأثرية، التراث العمراني، التراث الشعبي، المتاحف...
- موارد التراث الطبيعي، والتي تتجسد في المواقع الطبوغرافية والتي تشمل الجبال والصحاري...ومواقع البيئة الصناعية وتشمل المزارع والحدائق والآبار؛
- التجهيزات والتسهيلات السياحية المتمثلة في خدمات النقل بأنواعها، خدمات الإقامة والترفيه وخدمات الاتصالات؛
- الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، لأن توفر بيئة سياسية مستقرة وآمنة من أهم المقومات الجاذبة للاستثمار السياحي الوطني والأجنبي؛
- الموارد البشرية المؤهلة والتي تعتبر شريكا استراتيجيا في الاستثمار السياحي من خلال دورها الكبير في إدارة الفنادق والمطاعم ووكالات السياحة والسفر...
- البيئة الاقتصادية والنظام الضريبي تعد عوامل لتحفيز واستقطاب التدفقات المالية في مجال الاستثمار السياحي؛
- يعد اتساع حجم السوق السياحي عاملا محفزا على الاستثمار السياحي لأن تطوير مناطق الجذب السياحي وتنميتها يساهمان في تزايد حركة السياحة وأعداد السياح؛
- الاعلام والتسويق السياحي، إذ يعد الاعلام بوسائله المتعددة والمتطورة عاملا أساسيا في عملية الاستثمار السياحي، كما يعتبر التسويق السياحي وسيلة فعالة لتنمية الوعي لدى السكان وتشجيعهم على تنمية السياحة.

3. الاستثمار السياحي في الجزائر:

تعتبر السياحة مصدرا هاما للعملات الصعبة لكثير من الدول، لهذا سارعت العديد من الدول لتقديم العديد من التسهيلات والإمكانيات لتنمية وتطوير هذا القطاع، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية. ففي ظل التغيرات التي عرفتها الجزائر، عملت على اتباع سياسة جديدة وهي فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في القطاع السياحي، كما قامت بوضع تسهيلات في مختلف المجالات لتشجيع الاستثمار السياحي.

1.3 أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر:

يكتسي الاستثمار السياحي في الجزائر أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:[8]

- فرص الاستثمار متاحة في السياحة الجزائرية، إذ تعتبر نقائص العرض السياحي فرص مهمة للاستثمار في ظل الطلب السياحي المتزايد، حيث لا تزال هناك بعض المناطق السياحية التي تفتقر لكثير من الإمكانيات السياحية كالفنادق والمطاعم؛
- مساهمة الاستثمار السياحي في تنويع موارد الاقتصاد الوطني، إذ يشكل القطاع السياحي بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات في المستقبل القريب إذا ما تم ترقيته، فهو يساهم في توفير مداخيل بالعملة الصعبة من السياحة الخارجية، وبالتالي التقليل من التركيز على قطاع المحروقات كقطاع رئيسي في تمويل الاقتصاد الوطني؛
- مساهمة قطاع السياحة في التقليل من حدة البطالة نظرا لتشابكه مع قطاعات اقتصادية أخرى؛
- يمكن للجزائر أن تملك حصة في الأسواق العالمية لتوفرها على مزايا تنافسية وذلك من خلال جلب الاستثمارات السياحية خاصة الأجنبية منها.

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن هناك خمس قطاعات ذات أولوية للتنمية، ومن بينها قطاع السياحة الذي يهدف إلى:[9]

- تثمين الوجهة السياحية للجزائر؛
- وضع خطة نوعية للسياحة؛
- تطوير وتأهيل العرض عن طريق الاستثمار في الأقطاب والقرى السياحية المتميزة؛
- مخطط الشراكة ما بين القطاع العام والخاص لتعزيز السياحة.

2.3 الامتيازات الممنوحة للاستثمار في القطاع السياحي الجزائري

قامت الدولة الجزائرية بوضع عدة امتيازات للمستثمرين في كل القطاعات، كما خصصت بعض الامتيازات لقطاع السياحة فقط، ويمكن توضيح هذه الامتيازات من خلال ما يلي:[10]

- تخضع الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية، والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي انتقاليا وإلى غاية **31** ديسمبر سنة**2019** للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة؛
- يعفى تأسيس الشركات في قطاع السياحة وكذا عمليات رفع رأس المال من حقوق التسجيل؛
- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية المنجزة على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب، على التوالي، من تخفيض نسبته **% 3** و**% 4,50**من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
- تستفيد الأعمال المتعلقة بعصرنة المؤسسات السياحية والفندقية المقرر إنجازها في ولايات الشمال وولايات الجنوب المحققة في إطار **"**مخطط جودة السياحة**"**، على التوالي، من تخفيض نسبته **% 3** و **% 4,50**من معدل الفائدة ا لمطبقة على القروض البنكية؛
- تستفيد عمليات اقتناء التجهيزات والتأثيثات غير ا لمنتجة محليا حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرنة والتأهيل تطبيقا لمخطط **"**جودة السياحة الجزائرية **"**من المعدل المخفض للحقوق الجمركية؛
- تستفيد عمليات التنازل عن الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار السياحي، بهدف تحفيز وتنمية القطاع السياحي على مستوى ولايات الهضاب العليا والجنوب، على التوالي، من تخفيض نسبته **% 50** و**% 80.**

3.3 البيئة الاستثمارية السياحية في الجزائر

لقد حدد القانون رقم 99-01 المؤرخ في 6 جانفي 1999[11] القواعد المتعلقة بالاستثمار في الفنادق والمؤسسات السياحية، ويمكن توضيح خصائص الاستثمارات السياحية في الجزائر من خلال النقاط التالية:

- يستطيع أي شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم الاستثمار في المجال السياحي؛
- يعتبر استثمارا سياحيا كل استثمار في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات التي تقوم باستقبال الزبائن وإيواءهم مع تقديم خدمات إضافية لهم من إطعام ونقل من المؤسسات الفندقية، المنتجعات السياحية والمنتجعات الصحية والمياه المعدنية بالإضافة إلى الحرف والصناعات التقليدية؛
- تشمل الاستثمارات السياحية إنشاء مشروع جديد أو تعديل مشروع قديم أو توسيعه أو ترميم أو إعادة هيكلة لمشروع قديم؛
- يمكن تصنيف الاستثمارات السياحية إلى صنفين: **مباشرة** ويضم كل من المؤسسات الفندقية، المنتجعات السياحية، المنتجعات الصحية والحمامات المعدنية. **واستثمارات غير مباشرة** كالمطاعم والحرف ومراكز التسوق.

❖ **الاستثمارات السياحية المباشرة**

بلغت الحظيرة الفندقية في الجزائر 1185 فندقا إلى غاية 2014، موزعة ما بين الطابع الحضري، الساحلي، الصحراوي، حموي ومناخي. كما بلغت الطاقة الاستيعابية 99605 سرير في نفس السنة؛ [12]غير أن هذا العدد لا يرقى لتلبية الطلب السياحي في الجزائر. كما شهدت السنوات الأخيرة تسجيل عدة مشاريع في قطاع السياحة نوضحها من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (1): وضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2014

	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة 10^9 دج
مشروع في طور الانجاز	385	54884	25526	190.344
مشاريع متوقفة	104	9123	3797	27.70
مشاريع غير منطلقة	296	33860	13006	93.84
مشاريع تم انجازها	76	6377	2971	30.38
المجموع	**861**	**104244**	**45300**	**342.26**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf,p 27

من خلال معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ تسجيل 861 مشروع استثماري في قطاع السياحة في سنة 2014، ليبلغ عدد الأسرة التي تمنحها هذه المشاريع 104244سرير، بالإضافة إلى أن هذه الاستثمارات تمكن من توفير 45300 منصب شغل في القطاع السياحي لوحده، وإن كان هذا العدد صغير بالمقارنة مع حجم القدرات السياحية التي تمتلكها الجزائر، ورغم تكلفتها التي بلغت 342.26 مليار دج.

كما نلاحظ من خلال الجدول عدد المشاريع المتوقفة والتي بلغ عددها 104 مشروع بطاقة استيعاب تصل إلى 9123 سرير، وهو مؤشر سلبي للبيئة الاستثمارية في الجزائر، كما بلغ عدد المشاريع السياحية المنجزة 76مشروع، و385 مشروع في طور الانجاز في حين لم تنطلق العديد من المشاريع والبالغ عددها 296 مشروع.

❖ **الاستثمارات السياحية غير المباشرة**

لا تقتصر الاستثمارات السياحية على المؤسسات الفندقية فقط، بل تشمل أيضا الحرف والصناعات التقليدية التي تعرف إقبالا كبيرا من طرف السياح، ولقد تم تجسيد العديد من المشاريع في هذا المجال التي ساهمت في التقليص من البطالة وكذا الترويج للسلع والخدمات ذات الإنتاج المحلي، ويمكننا توضيح تطور المشاريع السياحية الخاصة بالحرف والصناعات التقليدية من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2): تطور المشاريع السياحية الخاصة بالحرف والصناعات التقليدية في نهاية 2014

	عدد النشاطات (الحرف الفردية)	مناصب العمل المستحدثة	توزيع الإنشاء الخام للأنشطة
الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية	32871	121622	103907
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	7136	17840	81464
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	25667	48767	191956
المجموع	**65674**	**188229**	**377327**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على **http://www.matta.gov.dz/images/startizana.pdf ,pp 3-5**

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة بالصناعات التقليدية والحرف لسنة 2014 حوالي 65674 مشروع، مما سمح بخلق مناصب شغل عديدة، إذ بلغ عدد المناصب المستحدثة أكثر من 188 ألف منصب شغل سنة 2014، وهذا راجع إلى سياسة الدعم ومختلف البرامج التي سطرتها الدولة، فقد ساهم الصندوق الوطني لتشغيل الشباب وكذا الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر في تحفيز الشباب على الاستثمار في هذا القطاع.

4.3 تطور حجم الاستثمار في القطاع السياحي الجزائري:

تعمل الجزائر جاهدة على دعم البنية الاقتصادية للاقتصاد الوطني من خلال محاولة إيجاد مصادر تمويلية بديلة لقطاع المحروقات، منها تشجع الاستثمار في القطاع السياحي، عن طريق تنمية المناطق السياحية إما سياحة الشواطئ والبحار، أو السياحة الجبلية، أو السياحة الصحراوية، حتى تكون مناطق جذب للسياح المحليين والأجانب، وذلك عن طريق الدعم الذي قدمته من خلال تحفيز الاستثمار في هذه المناطق، سواء عن طريق التشريعات والتنظيمات والقوانين، أو عن طريق التسهيلات الجبائية، أو تسهيل الحصول على العقار والمرافق، وتوفير بنية تحتية مناسبة (طرق، مطارات، ومختلف وسائل النقل والاتصال)، هذا فضلا عن الاستقرار الأمني والسياسي الذي عرفته الجزائر، هي أهداف عملت الجزائر من خلالها لمحاولة الوصول إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق تنمية متوازنة، ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

لقد تزايدت المشاريع الاستثمارية في الجزائر خارج قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة حيث مست جميع القطاعات ومن بينها قطاع السياحة، حيث يمكن ملاحظة تطور هذه الاستثمارات من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (3): توزيع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات (2002- 2016)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الزراعة	1316	%2.06	222790	%1.74	53445	%4.69
البناء	11389	%17.85	1310896	%10.24	246138	%21.62
الصناعة	11256	%17.64	7411469	%57.90	466382	%40.97
الصحة	935	%1.47	171948	%1.34	22478	%1.97
النقل	31097	%48.74	1095948	%8.56	162976	%14.32
السياحة	1018	%1.60	974396	%7.61	62069	%5.45
الخدمات	6786	%10.34	1169895	%9.14	116476	10.23%
التجارة	2	%0.00	10914	%0.09	4100	%0.36
الاتصالات	5	%0.01	432578	%3.38	4348	%0.38
المجموع	**63804**	**%100**	**12800834**	**%100**	**1138412**	**%100**

المصدر: المشاريع الاستثمارية المصرحة، موقع: الوكالة الوطنية للاستثمار **(23/07/2017،http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement.**

ويمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل أدناه:

شكل رقم (1): عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة

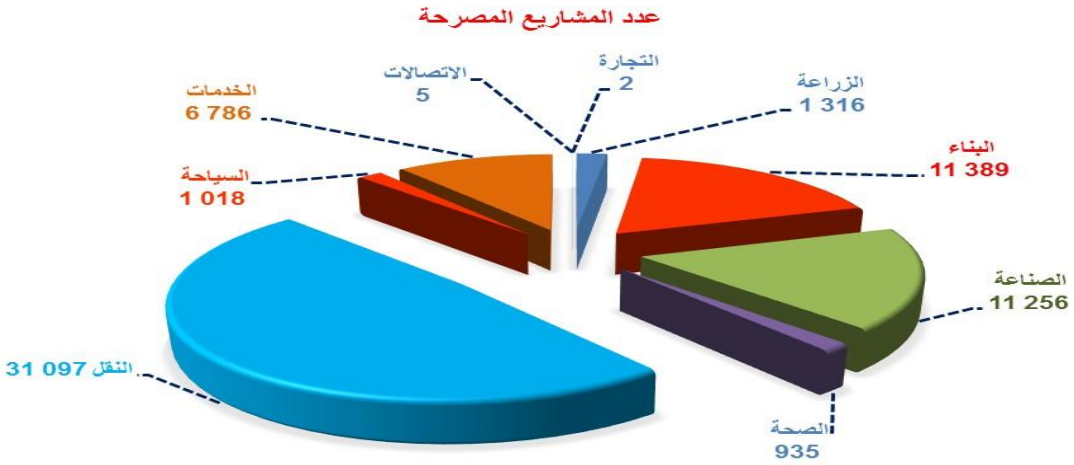

المصدر: المشاريع الاستثمارية المصرحة، موقع: الوكالة الوطنية للاستثمار **23/07/2017،http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement.**

من خلال معطيات الجدول السابق والشكل أعلاه، نجد أن قطاع النقل يحتل صدارة المشاريع الاستثمارية خارج قطاع المحروقات بنسبة 48.74%، يليه كل من قطاع البناء والصناعة والخدمات بنسب 17.85%، 17.64%، 10.34% على التوالي، بينما نلاحظ أن حجم المشاريع الاستثمارية السياحية ضعيف جدا مقارنة بالإمكانيات التي تمتلكها الجزائر حيث بلغ عددها 1018 مشروعا مع نهاية 2016، مشكلة ما نسبته 1.60% من حجم الاستثمارات.

كما أن عدد مناصب العمل التي توفرها هذه المشاريع قليلة ولا تتجاوز نسبة 5.45% من مجموع المناصب التي توفرها باقي القطاعات.

4. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT آفاق 2030

يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الاستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية حيث تعتزم الدولة من خلاله تطوير وتنمية القطاع السياحي الجزائري.

1.4 تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT

إن انتهاج مسار الجودة موجود في قلب استراتيجية التنمية السياحية الجزائرية لآفاق 2030 وهي استراتيجية اعتمدتها الحكومة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **(SDAT)**من خلال الدراسات والأبحاث والاستشارة الموسعة لجميع الفاعلين في قطاع السياحة. وتعكس هذه الاستراتيجية إرادة الدولة في دعم الإمكانات الطبيعية والثقافية، والتاريخية للبلد من أجل ترقيته إلى مرتبة الامتياز في المنطقة الأورومتوسطية وجعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز.

تسعى الجزائر إلى إعطاء قطاع السياحة أبعادا بالنظر إلى قدراته ومميزاته، ويتعلق الأمر بتطوير السياحة الوطنية كأحد محركات التنمية المستدامة والداعمة للنمو الاقتصادي. يسجل هذا الهدف في إطار السياسة العامة لتهيئة الإقليم والتي ترجمت بتبني استراتيجية مرجعية ورؤية لآفاق 2030، من خلال وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، والمقرر بالقانون رقم 01-20ل 29 جويلية 2010 المتعلق بالموافقة على مخطط وطني لتهيئة الإقليم. يهدف هذا المخطط إلى خلق توازن لتموقع السكان والأنشطة عبر التراب الوطني وكذا تطوير جاذبية الأقاليم. ويرتكز خصوصا على تنظيم فضاءات للبرمجة الإقليمية، وإنشاء أقطاب جاذبة وأخرى للتنمية الصناعية وكذا مدن جديدة يتم من خلالها تنفيذ آليات تسمح بتعميم النمو عبر جميع الأقاليم.[13]

ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية الذي ينقسم من جهة إلى[14]:

- 9 مخططات جهوية للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم **SDAT** من بينها:
  - 4 مخططات توجيهية لتهيئة الفضاءات العاصمية وهي مركزة في أربع ولايات بالدرجة الأولى :الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة؛
  - 48 مخططا لتهيئة الولاية وهي بصدد الانطلاق فيها؛
  - المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل وهي بصدد المصادقة عليها.
- **19**مخططا توجيهيا قطاعيا من جهة أخرى ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من بين هذه المخططات والتي تم المصادقة عليها من قبل الحكومة ودخلت حيز التنفيذ.

ويمكننا توضيح وضعية تقدم مخطط التهيئة السياحية للولايات في نهاية 2014 من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم (4): وضعية تقدم مخطط التهيئة السياحية للولايات في نهاية 2014

وضعية التقدم	عدد مخططات التهيئة السياحية **PAT**	عدد الولايات المعنية
بموجب مرسوم	15	9ولايات
على مستوى الأمانة العامة للحكومة	6	3 ولايات
في طور الارسال إلى الأمانة العامة للحكومة	5	3 ولايات
في طور الدراسة	93	21 ولاية
في طور الانطلاق	46	10 ولايات
غير مصنف	40	17 ولاية
المجموع	205	

Source : Ministère du tourisme et de l'artisanat, p 25 (en line), http://www.mta.gov.dz/

تسعى الجزائر لجعل قطاع السياحة القطاع الرئيسي الذي تعتمد عليه في التنمية الاقتصادية كبديل لقطاع المحروقات ومن أجل ذلك قامت بوضع مخطط لتهيئة القطاع في السنوات المقبلة، إذ يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (**SDAT**) وهو الإطار الاستراتيجي المرجعي لسياسة السياحة الجزائرية، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة. كما يشمل الفروع السياحية المطلوب تطويرها، والمتمثلة في الفنادق، المطاعم والمنتجعات، الحمامات المعدنية، السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، السياحة الصحراوية، تطوير وتنويع المنتجات السياحية وتطوير الجودة (العلامة التجارية) ومنح العلامات.

2.4 أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT

يهدف المخطط إلى الانطلاقة السريعة للسياحة الجزائرية، ويرتكز على مخطط أعمال يحدد له الأهداف المادية والنقدية لبلوغ ذلك وتلبية الطلب الدولي والوطني الذي سيزيد عن 11 مليون سائح في آفاق 2025.ويمكن توضيح أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT** من خلال الشكل أدناه:

شكل (2): يوضح الأهداف الخمسة لـ SDAT

Source : Ministère de l'Aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, Schéma Directeur d'Aménagement Touristique, livre01, le diagnostic audit du tourisme algérien, janvier 2008, p24.

من خلال الشكل يتبين أن **SDAT** جاء لتحقيق خمسة أهداف أساسية، هدفه الأول هو ترقية القطاع السياحي ليكون رئيسيا للنمو الاقتصادي من خلال جعل السياحة بديلا عن المحروقات، مع منح السياحة الجزائرية مكانة دولية بغية المساهمة في خلق مناصب عمل بالإضافة لتحسين وضعية ميزان المدفوعات وجلب العملة الصعبة، كما يهدف إلى تحقيق انسجام القطاع السياحي مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني كالفلاحة، الصناعة، النقل، الخدمات والتشغيل، ويسعى المخطط لتثمين التراث التاريخي و الثقافي كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فإن استراتيجيات السياحة المستدامة عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية من أجل رفعها إلى صف الوجهات السامية بهدف التحسين الدائم لصورة الجزائر محليا و دوليا.

3.4 الأسباب الخمس للتفعيل السياحي بالجزائر

يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات تهدف إلى **تثمين وجهة وعلامة الجزائر** بغية مضاعفة جاذبيتها وقدرتها التنافسية، وذلك **بإنشاء أقطاب ذات الامتياز السياحي** وتنظيمها حول قرى سياحية ،وتطبيق **مخطط الجودة السياحية** بغية ضمان تميز العرض السياحي الوطني، إضافة إلى إدماج تكوين مهني عالي الجودة بالاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى ترقية **الشراكة بين القطاع العام و الخاص** بهدف إرضاء السائح، وأخيرا وضع **خطة تمويل بسيطة** وواضحة لدعم المستثمرين ومرافقتهم و تأطيرهم وإقامة علاقات ثقة معهم.

وفيما يلي شرح وجيز للديناميكيات الخمس التي يرتكز عليها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

❖ **مخطط الجزائر كوجهة سياحية:**

يتعلق الأمر ببناء صورة لوجهة الجزائر، لتصبح وجهة سياحية تنافسية من خلال استراتيجية التسويق السياحي؛ فعلى غرار الدول السياحية الكبرى في العالم، يتوجّب على السياحة الجزائرية أن تكون ممثلة في المواقع الرئيسية الموفدة للزبائن من جهة، وجمع

وإحداث توازن بين كل الطاقات الاجتماعية والمهنية على أساس استراتيجية خطة عمل من جهة أخرى، ومن أجل تحقيق هدف مخطط تسويق" الجزائر وجهة"، يجب أن يرتكز المسعى الجديد على قواعد أساسية وضرورية هي:[15]

- اختيار وضعية هجومية، مستمرة لغزو الأسواق لعدة سنوات؛
- تنشيط وتنسيق متناسب ودائم لكل مخطط التسويق من خلال تجنيد وسائل الاتصال الحديثة المالية، البشرية والتقنية كمطلب للاحترافية والنوعية؛
- اللجوء إلى التنشيط بالإعلام المتعدد :أفلام، أقراص، صفحات، أنترنت، شاشات فيديو وفضاءات مرئية...؛
- تبني وضعية مراقبة ورصد استراتيجية على المستوى الوطني والدولي، فعلى المستوى الوطني يجب توفير جناح بكل قطب امتياز يوفر خمس وظائف :الاستقبال، الاعلام، فضاء المحلات، المعارض، فضاءات الصور، أما على المستوى الدولي فباستخدام" بيت الجزائر كفضاء لرصد الأسواق الدولية"؛
- متابعة مدى تنفيذ البرامج بهدف قياس ومقارنة وتوقع الحلول.

❖ الأقطاب السياحية ذات الامتياز Pot:

القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة التسلية وجميع المتطلبات، حيث يجب أن تكون الأقطاب السبعة السياحية في الجزائر في وضع متكامل وفقا لقدرة كل قطب ليعرف كل قطب موضوع وهوية تحد، مثل قطب صحراوي، ساحلي...، ويستجيب لتوقعات السياح، وذلك لتحريك الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني.

كما حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سبعة مناطق سياحية كبرى وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني:[16]

-القطب السياحي للامتياز الشمال-شرق**(POT.NE)** يضم كل من الولايات التالية: عنابة، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة...؛

-القطب السياحي للامتياز الشمال-وسط **(POT.NC)**يضم كل من: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، البويرة، الشلف، عين الدفلى، المدية، تيزي وزو، بجاية...؛

-القطب السياحي للامتياز الشمال -غرب**(POT.NO)** ويضم: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس وغليزان؛

-القطب السياحي للامتياز جنوب-شرق **(POT.SE)** الواحات، غرداية، بسكرة، الواد، المنيعة؛

-القطب السياحي للامتياز جنوب-غرب **(POT.SO):**توات، القرارة، طرق القصور، أدرار، تيميمون وبشار؛

-القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير**(POT.GS**) طاسيلي، ناجر، إليزي، جانيت...؛

-القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير**(POT.GS):** الهقار، تمنراست.

❖ مخطط جودة السياحة:

طمح مخطط جودة السياحة الجزائرية إلى توحيد جميع المهنيين الجزائريين في قطاع السياحة من خلال منهج ارادي للجودة، يحرص على تلبية حاجات الزبائن وإرضائهم، وطنيين وأجانب. تم إعداد مخطط جودة السياحة الجزائرية مع مهنيين وطبقا للمعايير الدولية، ويسمح هذا المخطط بالتحسين التدريجي للخدمات والحصول على العلامة التجارية كما يرتبط

بتأسيس العلامة التجارية لجودة السياحة الجزائرية وتدعيم كفاءات الموارد البشرية من خلال تنظيم الأنشطة السياحية وتحديث البنى التحتية.

كما يهدف مخطط جودة السياحة الجزائرية إلى دعم التنافسية الوطنية من خلال إدراج مفهوم الجودة في جميع المشاريع السياحية وذلك بتثمين المناطق السياحية الوطنية وثرواتها المحلية، وخلق ديمومة للعرض السياحي الجزائري من خلال تحسين صورة جودة الخدمات للزبائن الوطنيين والأجانب؛ وافادة المؤسسات السياحية الملتزمة بانتهاج مسار الجودة بتوفير الوسائل الملائمة لتحقيق تنميتها وخاصة بمرافقتها في عمليات التجديد، وإعادة التأهيل والتحديث والتوسيع والتكوين. وضمان ترويج متزايد للمتعاملين المنخرطين في الجودة من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات الحاملة للعلامة التجارية **"جودة السياحة الجزائرية"** وضمان اندماج أحسن في المجال التجاري.

وقد بلغ عدد المنخرطين في مخطط الجودة السياحي في نهاية 2014 ما عدده 348 مؤسسة سياحية موزعة ما بين 185 مؤسسة فندقية 140 وكالات السياحة والأسفار و7 محطات حموية و16 مطعما. بالإضافة لعشر مشاريع سياحية (مؤسسات فندقية).[17]

❖ **مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

تلعب الدولة والجماعات المحلية دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة في تهيئة الاقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت كالمطارات والطرق في خدمة السياحة كما أنها تسهر على النظام العام والأمن وإدارة المتاحف، أما القطاع الخاص فيضمن أساسيات الاستثمارات والاستغلال السياحي ويسوق الخدمات التي تضعها الدولة، فهو يحتاج إلى حرية كبيرة لمباشرة الانتاج وتسويق الخدمات داخل البلدان الموفدة، إضافة إلى إطار تنظيمي مشجّع وتشريع ضريبي واجتماعي مكيّف مع طبيعة نشاطه. وبالتالي تجد الممارسة السياحية مهما كان نوعها، حيّزها على الأرض وهي مرتبطة بشكل وثيق بتنظيم هذا الاقليم، وقد بلغ عدد المؤسسات الفندقية الخاصة 87145 مؤسسة في سنة 2017، في حين بلغ عدد المؤسسات الفندقية العمومية 18613 مؤسسة، أما عن المؤسسات الفندقية المختلطة فعددها 6506 مؤسسات.[18]

❖ **مخطط تمويل السياحة:**

بما أن السياحة ذات عائد استثماري بطيء فإن عملية تحسين الربح يتطلب ذلك دعم ومرافقة من الدولة في العمليات الخمس، ويتمثل دور مخطط التمويل في حماية ومرافقة المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة، والسهر على تجنب توقف المشاريع السياحية من خلال جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية، وكذا تسهيل الحصول على التمويل البنكي للنشاطات السياحية وبخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار.[19]

4.4 مراحل إعداد SDAT

يعتمد إعداد المخطط التوجيهي لآفاق سنة 2030 على عدة مراحل أساسية موضحة في الشكل أدناه:

شكل رقم (3): يوضح مراحل المخطط التوجيهي لآفاق سنة 2030

Source : Ministère de l'Aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, Schéma Directeur d'Aménagement Touristique, livre01, le diagnostic audit du tourisme algérien, janvier 2008, p25.

يوضح الشكل أعلاه المداخل الأساسية التي تم اعتمادها لإعداد مخططات التهيئة السياحية، ولقد تم إعداد هذا المخطط من خلال النقاش المتعلق بالملتقيات المحلية والجهوية والوطنية في هذه العملية. وفيما يلي نوضح تطور وضعية المخططات التوجيهية للولايات في نهاية 2014.

جدول (5): وضعية تطور المخططات التوجيهية للولايات في نهاية 2014

الولاية	وضعية تقدم المشروع	عدد SDAT W	ملاحظات
أدرار، الشلف، الأغواط، البويرة، تيزي وزو، المدية، معسكر، ورقلة، برج بوعريريج، عين تموشنت، تيسمسيلت، الطارف، الجلفة، تندوف، مسيلة	منجز	15	موافق عليه
سعيدة، بومرداس، عنابة، سطيف، سوق أهراس، النعامة	منجز مع تحفظات	6	موافق عليه مع التحفظ
الجزائر	في طور التخصيص	1	/
ولايات أخرى	في طور الدراسة	26	/
المجموع		**48**	

Source : Ministère du tourisme et de l'artisanat, p 23 (en line), http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك 15 مخططا توجيهيا منجزا في 15 ولاية، في حين هناك 6 مخططات منجزة مع تحفظات، وحوالي 26 مخططا في طور الدراسة.

5.4 مساهمة السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية قبل وبعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية الجزائرية من خلال زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي عدد ومناصب العمل بالإضافة إلى ارتفاع إيراداتها في السنوات الأخيرة، ولهذا سعت الجزائر في الآونة الأخيرة لترقية القطاع السياحي من خلال وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT** لآفاق سنة 2030 الذي كان له دور كبير في تنمية السياحة، ويمكن ملاحظة هذا التطور من خلال ما يلي:

❖ **إيرادات القطاع السياحي**

بحسب احصائيات الديوان الوطني للإحصاء فإن عائدات القطاع السياحي الجزائري بلغت **347**مليون دولار، وذلك سنة 2014، أي بمعدل زيادة قدره يفوق 1100 **%**مقارنة بسنة 1995.وتعتبر هذه الإيرادات ضعيفة بالنسبة لمؤهلات الاستثمار السياحي في الجزائر.

جدول رقم (6): إيرادات القطاع السياحي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إيرادات السياحة (مليار دولار)	0.096	0.1	0.131	0.112	0.18	0.18	0.22	0.22
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
إيرادات السياحة (مليار دولار)	0.323	0.246	0.246	0.209	0.217	0.367	0.347	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(www.ons.dz)

نلاحظ في السنوات السابقة قبل البدء في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أن الإيرادات السياحية جد ضعيفة ولم تتجاوز 0.1 مليار دولار (بلغت 0.03-0.08 مليار دولار ما بين 1995إلى 1999) والسبب في ذلك الإهمال الواضح لقطاع السياحة الذي تسبب في عدم انجذاب السياح للجزائر مما أدى إلى ضعف الإيرادات وبالتالي انخفاض دخول العملة الصعبة. أما بعد سنة 2001 نلاحظ ارتفاع في الإيرادات السياحية التي تزايدت بشكل واضح إلى أن وصلت تقريبا 0.34 مليار دولار سنة 2014 حيث أن المخطط ساهم في استقطاب السياح وترقية السياحة الجزائرية وبالتالي زيادة الايرادات. كما يمكن تفسير الانخفاض الحاصل في سنوات 2009 -2012 إلى الأزمة المالية التي أدت إلى عزوف السياح.

❖ **الأثر في الناتج الداخلي الخام**

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين أداء القطاع السياحي في الجزائر، إلا أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام لا تزال ضعيفة، بالنظر إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية من جهة، وبالنظر إلى المؤهلات السياحية التي تملكها الجزائر من جهة أخرى حيث بلغت أعلى قيمة لها 3.6 **%**في سنة 2013 في حين تجاوزت 10**%** في الدول المجاورة.

جدول (7): مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام	%1.4	%1.4	%1.6	%1.6	%1.7	%1.8	%1.7	%1.02
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام	%1.7	%2.05	%2.3	%3.3	%3.3	%3.6	%3.3	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(www.ons.dz)

يلاحظ أنه في السنوات السابقة للبدء في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (1995- 2001) كانت مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام جد ضعيفة ولم تتجاوز 1.4 % (بلغت 0.08%-1 % ما بين 1995إلى 1999). كما نلاحظ أن المخطط ساهم في استقطاب السياح وترقية السياحة الجزائرية وبالتالي زيادة نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي إلى 3.3 % في السنوات الأخيرة (2011- 2014).

❖ **الأثر في التشغيل**

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات القادرة على خلق مناصب شغل، حتى وإن كانت موسمية، وفي الجزائر تمت ملاحظة تزايد مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب العمل، والحد من تنامي نسبة البطالة. وهو ما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم (8): تطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007
عدد العمال	82000	95000	103000	165000	172000	193000	204000
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمال	320000	370000	396000	344000	292000	321000	305000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(**www.ons.dz**)

تشير الإحصاءات المتعلقة بعدد العمال في القطاع السياحي إلى نمو معتبر في عدد مناصب العمل، حيث انتقل العدد من 82000 منصب عمل إلى 305000منصب خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2014، أي بمعدل زيادة قدره 371 %.

كما نلاحظ أنه في السنوات الأولى قبل تطبيق مخطط التهيئة السياحية أن عدد العمال في القطاع السياحي ضعيف جدا لم يتجاوز 100 ألف عامل وهذا راجع لقلة المرافق والمؤسسات الفندقية السياحية التي من الممكن أن تتطلب اليد العاملة، لكن بعد سنة 2001 نجد ارتفاع واضح في عدد العمال في هذا المجال وهذا راجع للمخطط السياحي الذي تم من خلاله بناء وتأهيل مرافق سياحية تتطلب موظفين وعمال؛ ورغم هذا الارتفاع تظل مساهمة السياحة الجزائرية في توفير مناصب عمل والقضاء على البطالة ضعيفة مقارنة مع الدول المجاورة.

وتبقى مساهمة السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية ضعيفة جدا مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب رغم ما تمتلكه الجزائر من موارد سياحية هائلة، وهذا ما لاحظناه من خلال معطيات الجداول رقم 6، 7 و8.

6.4 تحديات السياحة في الجزائر

إن التحدي الحقيقي الذي يواجه قطاع السياحة يمكن اختصاره في عدم إمكانية تطوير الخدمات السياحية، فوجود كل الإمكانيات والمؤهلات السياحية الطبيعية من دون القدرة على توفير الخدمة سيؤدي إلى نتيجة حتمية وهي سوء أداء القطاع، حيث يمكن تلخيص المشكلات التي تشكل تحديا كبيرا للقائمين على السياحة في الجزائر في النقاط التالية:[20]

- الأمن والاستقرار؛
- غياب ما يعرف بالشرطة السياحية: حيث أن العديد من الدول القوية سياحيا لديها هذا النوع من الشرطة التي تتابع عن كثب أحوال السياح خاصة الأجانب، والسهر على عدم ارتكاب تجاوزات ومخالفات قانونية معهم؛
- غياب الخدمات السياحية؛
- ضعف قدرة الاستيعاب الفندقي وعدم تنوعها: وهو ما تسبب بشكل مباشر في غلاء الأسعار خاصة بالنسبة إلى الشقق على الشريط الساحلي، حيث يصل إيجار بعض الشقق إلى 10.000 دينار جزائري لليلة الواحدة؛

- غياب المعلومة السياحية وغياب المنشورات التوجيهية؛
- غياب النظافة بشكل عام ونظافة الشواطئ بشكل خاص، خاصة وأن المناطق الساحلية وتحديدا الشواطئ هي أكثر المناطق جلبا للسياح؛
- قلة الأنشطة الترفيهية وعدم تهيئة الغابات؛
- عزلة الكثير من المناطق الساحلية بسبب مشكلة التنقل والمواصلات؛
- عدم تطور شبكة الاتصال؛
- غياب الأنشطة التحسيسية التي من شأنها أن تساهم في الحفاظ على البيئة؛
- ضعف مستويات الأكل، وعدم وجود صرامة في التعامل مع الباعة الذين لا يحترمون تعليمات النظافة؛
- غلاء الأسعار، خاصة في المناطق السياحية، وعدم تفعيل أجهزة الرقابة على الأسعار؛
- غياب استراتيجيات تسويق المنتجات السياحية، خاصة على المستوى الدولي لاستقطاب السياح الأجانب؛
- مشكلة السياحة الموسمية التي تعانيها الكثير من المناطق السياحية: حيث يكاد ينعدم السياح خارج المواسم نتيجة عدم تشجيع السياحة الداخلية، وعدم الترويج للمعالم السياحية والترفيهية غير المرتبطة بالموسم.

5. خلاصة:

تعتبر المحروقات الثروة التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري منذ اكتشافها سنة 1956 إلى غاية يومنا هذا، فالإمكانيات التي تمتلكها الجزائر من البترول والغاز تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية من ناحية حجم الصادرات التي تتجاوز 94% من إجمالي الصادرات والمساهمة الكبيرة في الناتج الداخلي الخام. كما أن المحروقات تساهم بـ 40% من إيرادات الدولة من خلال الجباية البترولية، إلا أن أزمة الأسعار الأخيرة التي مست هذ القطاع في منتصف سنة 2014 أين انخفض سعر البرميل إلى أقل من 50 دولار لأسباب خارجية، كانت له تأثيرات سلبية على الاقتصاد الجزائري.

هذا ما جعل السلطات الجزائرية تفكر في استراتيجيات واستثمارات مختلفة لتنمية قطاعات أخرى بديلة لقطاع المحروقات، ومن بينها الاستثمار السياحي الذي يساهم في تنمية عدة قطاعات اقتصادية ويشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويوفر مناصب شغل، ويساعد الجزائر في الابتعاد عن التبعية النقطية، خاصة وأن الجزائر تملك وتزخر بالعديد من المؤهلات والمقومات، إلا أن النشاط السياحي لا زال متدهورا، ذلك لسوء استغلال تلك المقومات.

لذا قامت السلطات الجزائرية بوضع مخططات تنموية تمس قطاع السياحة على المدى الطويل، بهدف جذب الاستثمارات، وعلى الرغم من أن الطريق لتحقيق هذا الأمر لايزال في بدايته إلا أن الوصول إلى هذا الهدف ليس مستحيلا إذا ما تكاثفت الجهود واستمرت.

6. نتائج البحث:

ومن خلال استعرا ضنا لجملة من المفاهيم والمعطيات المتعلقة بموضوع البحث، فإنه يمكن استنتاج بعض الحقائق كما يلي:

- يحتل قطاع المحروقات مكانة أساسية في الاقتصاد الجزائري، فهو مصدر أساسي للدخل الوطني من خلال عوائده المالية المرتفعة، فهو يساهم بـ 40% من الإيرادات إلا أن الأزمة البترولية الأخيرة جعلت صادرات المحروقات تتراجع بحوالي 3%؛
- تمتلك الجزائر إمكانيات سياحية هائلة، تأهلها لأن تكون من أهم مناطق الجذب السياحي في العالم؛
- اهتمام الدولة بالقطاع السياحي من خلال وضع استراتيجيات جديدة على فترات مختلفة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛
- ضعف مساهمة السياحة في التشغيل، وفي الناتج الداخلي الخام، وفي إيرادات الجزائر من العملة الصعبة على الأقل، بالمقارنة بدول الجوار؛
- يعاني قطاع السياحة الجزائري من نقائص في برامج التنمية السياحية، ما انعكس سلبا على ضعف مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية؛
- رغم جهود السلطات الجزائرية لترقية قطاع السياحة من خلال مخطط التهيئة السياحية إلا أنه ما يزال بعيدا عن تحقيق مستوى يتناسب مع ما تملكه الجزائر من مؤهلات سياحية.

7. التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلنا إليها، يمكن استخلاص عدة توصيات من خلال هذا البحث، وهي كما يلي:

- تشجيع الاستثمار السياحي خاصة وأن الجزائر تزخر بالعديد من المؤهلات والمقومات السياحية؛
- تطوير وتحسين جودة المنشآت السياحية وجعلها تواكب التطورات العالمية في مجال التسويق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال السياحة، وذلك بتقديم جميع التسهيلات المالية، الجمركية والجبائية لتنشيط البنى التحتية للبلاد؛
- نشر الوعي السياحي والثقافة السياحية وتنميتها لدى المواطن الجزائري من خلال الأسرة والمؤسسات التربوية والمعاهد والجامعات، وإقامة ملتقيات وطنية ودولية حول السياحة ليتم تبادل الثقافات؛
- التسويق للسياحة الداخلية ولمختلف الأنماط (صحراوية، علاجية، دينية، ترفيهية، ثقافية) وحث المواطنين على القيام بهذه الرحلات، وأن تقوم الجهات المسؤولة عن السياحة بتوفير هذه الرحلات بأسعار في متناول أغلب المواطنين؛
- الاستمرار في التطبيق الفعلي والحقيقي لبرنامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية باعتباره السياسة السياحية الجديدة التي تنتهجها الجزائر في الوقت الحالي.

8. الهوامش والإحالات:

[1]بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر– باتنة-، 2007-2008، ص2

[2] : موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2010، ص 122.

[3] : عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة، **الاستثمار السياحي في محافظة العلا**، مركز المعلومات والأبحاث السياحية (مركز ماس) والهيئة العامة للسياحة والآثار،2008، ص16.

[4] : موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، مرجع سابق، ص 125.

[5] : **المرجع السابق**، ص 119

[6] : **المرجع السابق**، ص ص 122-123.

[7] : عبد الناصر عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة، **الاستثمار السياحي في محافظة العلا**، مرجع سابق، ص ص 21-23

[8]: تبري يوسف، مُحَمَّد ساحل، **الاستثمار السياحي في الجزائر – الأهمية والمعوقات-**، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية – دراسة حالة تجارب بعض الدول، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سعد دحلب-البليدة-يومي 24-25 أفريل 2012، ص 4

[9] http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir

[10]: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 26 / 07 / 2009، العدد 44، المواد 42، 43، 79، 80، 81، 82، من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المؤرخ ب 22 يوليو 2009، ص ص 11 – 17.

[11]: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة في 1999/01/10، قانون رقم 99-01 المتعلق بالفندقة، ص ص 03-04 .

[12] Ministère du tourisme et de l'artisanat, p 9 (en line), http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf

[13] : http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme

[14] : Ministère de l'Aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, **Schéma Directeur d'Aménagement Touristique, livre01, le diagnostic : audit du tourisme algérien,** janvier 2008, p12

[15] : Ministère de l'Aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, livre02, **le plan stratégique : le cinq dynamiques et les programmes d'action touristiques prioritaire**, janvier 2008, p25.

[16] : Ministère de l'Aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, livre02, op-cit, p44.

[17] : Ministère du tourisme et de l'artisanat, p 21 (en line) http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf

[18] : Ministère du tourisme et de l'artisanat, (en line), http://www.matta.gov.dz/

[19]: Ministère de l'Aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, livre02, op-cit, p57.

[20]: بوبكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد66 ،2014، ص ص 21-22.